

التقرير النهائي للدورة السادسة لمنتدى الأرض لإقليم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

Housing & Land Rights Network
Habitat International Coalition

شـــــبكة حقـــوق الأرض والســـكن
التحـــــالف الدولـــــــي للمـــــــــوئل

التقرير الختامي لفعاليات الدورة السادسة لمنتدى الأرض
"نحو تطبيق الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحيازة ضمن إطار مبادئ حقوق الإنسان في الإقليم"
تونس 25-27 أكتوبر 2017

مقدمة:

في إطار الدور الذي يقدمه منتدى الأرض لإقليم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا كمنصة إقليمية لتبادل الخبرات وتعزيز التواصل بين منظمات المجتمع المدني المعنية بقضايا الأرض والتحديات المشتركة ذات الصلة، اختُتمت الدورة السادسة للمنتدى في العاصمة تونس ، والتي تضمنت على مدار ثلاثة أيام 25-28 أكتوبر، ورشة عمل إقليمية بمشاركة 27 ممثل عن منظمات حقوقية وحركات اجتماعية محلية وإقليمية، من عشرة دول من إقليم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حول "تطبيق الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحيازة لإقليم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ضمن إطار مبادئ حقوق الإنسان" والتي أقرت في عام 2012. وقد جاءت تلك الدورة الأخيرة كخطوة متطورة من انجازات منصة منتدى الأرض في تمكين المجتمع المدني عبر الإقليم من القدرة على استخدام المعايير الدولية لمعالجة المشكلات المحلية المتعلقة بإدارة الأراضي والموارد الطبيعية.

كما سعت تلك الدورة الأخيرة للمنتدى إلى وضع برنامج إقليمي للشركاء المتخصصين من منظمات المجتمع المدني لتطبيق الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحيازة، وتحديد الثغرات بتلك الخطوط والمرتبطة بالأولويات والسياسات الخاصة بالإقليم، وذلك في إطار تعزيز نهج حقوق الإنسان بشأن قضايا الأراضي والموارد الطبيعية، مع توضيح الالتزامات الفردية والجماعية والمحلية والخارجية للدول، في ضوء القضايا المزمنة التي تواجه الحوكمة المسئولة للحيازة في الإقليم، ومن ضمنها تلك الأزمات الممتدة التي ترتب عليها حالات تشريد ونزوح جماعي بالآلاف بحثاً عن ملجأ آمن في مناطق أخرى.

ووضع المنتدى في تلك الدورة مجموعة من الأهداف التعليمية الهامة من أجل تطبيق الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحيازة وهي:

- فهم المعلومات الأساسية عن عملية الخطوط التوجيهية؛
- استعراض الموضوعات الأساسية التي تندرج ضمن إطار الخطوط التوجيهية؛
- تحديد الأطراف الفاعلة والعمليات ذات الصلة بالخطوط التوجيهية، والدور المنوط لكل منهما؛
- فهم كيفية القيام بعملية تقييم للموقف المحلي ضمن إطار الخطوط التوجيهية؛
- تطبيق الخطوط التوجيهية لإعداد أجندة عمل لمنظمات المجتمع المدني.

وقد تم تطوير برنامج الورشة الإقليمية بشأن تنفيذ الخطوط التوجيهية الطوعية للحيازة في إقليم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من خلال 7 محاور رئيسية كالتالي:

- منتدى الأرض بين الماضي والتطلع نحو المستقبل؛

- مجالات التطبيق؛
- تنظيم الحركات الشعبية في مجتمعات إقليم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؛
- المحن والتحديات المتعلقة بحوكمة الحيازة في الإقليم؛
- التنفيذ، والرصد، والتقييم لمبادئ الحيازة؛
- العمليات الإقليمية والعالمية؛
- استخدام المبادئ التوجيهية للحيازة، والخصوصية المحلية ، والأولويات الاستراتيجية لتحقيق الأمن والسيادة على الغذاء.

كل جلسة من جلسات ورشة العمل، تضمنت ثلاثة أجزاء متماشية مع دليل توجيهي لمنظمات المجتمع المدني، حيث تبدأ **بمقدم** يستعرض مبادئ الخطوط التوجيهية للحيازة و يستكشف الأسس الداعية لها في إطار موضوع الجلسة، وكذلك **مناقش** يقدم تحليل السياق من واقع التجارب والأوضاع على المستوى المحلي للموضوعات ذات الصلة بقضية الحيازة، ثم يأتي **النقاش المفتوح** لوضع تحليل منهجي وتجريبي لكل موضوع المحددة في ورشة العمل.

فعاليات ورشة العمل:

اليوم الأول: 25 أكتوبر/تشرين الأول 2017

تضمنت الجلسة الأولى من اليوم الأول لورشة العمل، مجموعة إرشادات توجيهية عن إدارة ورشة العمل أعقبه تقديم من السيد/ ألفريدو إمبيليا من ممثلي منظمة الفاو المشاركين في ورشة العمل، عرض عن المبادرة الإقليمية للمزارع الأسرية صغيرة النطاق في إقليم شمال إفريقيا والشرق الأدنى، وأهميتها العالمية حيث يصل عدد المزارع الأسرية على مستوى العالم إلى نحو 55 مليون، مما يشكل 85% من المزارع عالمياً، وهذا ما أدى إلى إطلاق عام 2014 لكي يكون عام المزارع الأسرية صغيرة النطاق، لتسليط الضوء على الدور المحوري الذي تقوم به تلك المزارع في ضمان الأمن الغذائي، وطريق للخروج من الفقر في الريف. ولذلك فقد أقرت الدورة 32 من المؤتمر الإقليمي للشرق الأدنى وشمال إفريقيا بأن المزارع الأسرية الصغيرة أصبحت أولوية إقليمية للحد من الفقر في الريف، حيث أن 70% من الفقر على المستوى الإقليمي يتركز في المناطق الريفية، ووصول البطالة بين الشباب إلى نحو 30% بحلول عام 2018، وتعرض 45% من الأراضي الزراعية إلى زيادة نسبة الملوحة والتعرية وفقدان العناصر المغذية، فضلا عن الصراعات والحروب الدائرة في مناطق عدة من الإقليم. لذلك فقد تم إنشاء برنامج إقليمي بمكتب منظمة الفاو بالقاهرة لتيسير عملية التحول خارج الفقر في الريف، من خلال تطوير ممارسات مستدامة ومبتكرة لتعزيز الانتاجية الزراعية للمزارعين ومعاونهم في المزارع الأسرية صغيرة النطاق، تطوير تحفيز فرص العمل اللائق في الريف وآليات تكميلية للحماية الاجتماعية للمزراع الأسرية صغيرة النطاق، وأخيراً العمل على تقوية القدرات التنظيمية والمؤسسية في الريف لتحسين وصول المزارع الأسرية صغير النطاق إلى الخدمات والأسواق الريفية. وتم استعراض مجموعة من الانجازات الرئيسية التي حققها البرنامج الإقليمي فيما يتعلق بالنواحي الانتاجية، وفرص العمل والحماية الاجتماعية ، وتعزيز دور المؤسسات الريفية.

وفيما يتعلق بقضية حيازة الأراضي، فقد حدد السيد ألفريدو، مجموعة من التحديات الرئيسية التي تواجه قضية الحيازة في الإقليم،ومنها تدهور 45% من الأراضي الصالحة للزراعة بسبب زيادة الملوحة وعوامل التعرية والرعي الجائر؛ تجزئة الأراضي حيث أن 80% من عملية الانتاج الزراعي في الإقليم تأتي من المزارع الأسرية صغيرة النطاق، وكذلك أثار التغير المناخي وعملية التصحر والجفاف التي تعتبر من أحد التحديات الرئيسية للزراعة في الإقليم.

في الجلسة الثانية والتي تناولت منتدى الأرض بين الماضي والتطلع نحو المستقبل، أستعرض مقدم الجلسة، تحليل السياق والتشخيص النهائي الذي تم تطويره من خلال الدورات السابقة لمنتدى الأرض الإقليمي، من أجل تقييم أبعاد حقوق الإنسان في الأرض. فقد استعرض الباحث بشبكة حقوق الأرض والسكن أهم الأهداف التي سعى المنتدى إلى تحقيقها على مدار السنوات الماضية، من تعزيز مفهوم تبادل الخبرات وتطويره بين المنظمات المعنية بقضايا الأرض والسكن لمواجهة التحديات المشتركة؛ محاولة إيجاد حلول عامة بديلة للمشكلات المرتبطة بإدارة الأراضي

وحيازتها؛ استكشاف الفرص المتوافرة على المستويين المحلي والدولي والمعنية بتطوير أبعاد حقوق الإنسان المتعلقة بالأرض والموارد الطبيعية ومعايير الحيازة؛ تشجيع التنسيق والتعاون المدني من خلال أفعال وتحركات جماعية.

ثم استعرض مقدم الجلسة، الدورات السابقة لمنتدى الأرض منذ عام 2009، وحتى عام 2014، والتي شملت تحليل لمضمون تلك الدورات التي بدأت بالتأطير النظري، فيما يتعلق بالأبعاد الحقوقية للأرض والأولويات المتعلقة بها، وتحديد أولويات البحوث والمعلومات العامة المتعلقة بقضايا الأرض، ودور المجتمع المدني في صياغة المعايير والعمليات السياسية العالمية المرتبطة بالأرض، ووضع الوصول إلى الأرض في حالة الصراع والحروب والاحتلال، حتى الاشتباك عملياً مع مجموعة الأهداف المتضمنة في مجموعة من التعهدات السياسية الدولية، من خلال ربط القضايا المحلية بالعمليات العالمية، والتي من أهمها تمكين المرأة، الإدارة المحلية والتخطيط العمراني، ضمان الحيازة والوظيفة الاجتماعية، عدم العدالة في توزيع الموارد الطبيعية للشعوب الواقعة تحت الاحتلال.

ثم ركز الباحث على نتائج الدورة الخامسة من منتدى الأرض، والتي حددت دور المجتمع المدني في صياغة وتطبيق المعايير والسياسات التي تؤثر في قضايا إدارة الموارد الطبيعية بشكل عام والأرض بشكل خاص ومنها (المبادرات الإقليمية الثلاث لمنظمة الفاو، الأجندة الحضرية الجديدة، الأهداف الإنمائية الجديدة، واتفاقية باريس بشأن التغيرات المناخية)؛ وإنشاء مجموعة عمل معنية بمتابعة دور منظمة الفاو في تنمية القدرات على استخدام أدوات التحليل، والتي منها استخدام المبادئ التوجيهية الطوعية للحيازة.

وفي الجلسة الثالثة من اليوم الأول، استعرض مقدم الجلسة، المفاهيم والمصطلحات العامة المتضمنة في الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحيازة، حيث طرح سؤلاً محورياً حول أهمية الإدارة المسؤولة للحيازة في سياق تحقيق الأمن الغذائي والأهداف الإنمائية الأخرى، وكيف أن سبل العيش وتحقيق الأمن الغذائي يستند بالأساس إلى الوصول الآمن والمنصف إلى الأراضي والموارد الطبيعية. وفي ذلك السياق استعرض المنسق الإقليمي، أهم المفاهيم العامة التي تتناول مصطلحات مثل (الحوكمة المسؤولة، الحيازة، الصفة الطوعية، المشروعية، الحماية، وأخيراً الحقوق)، وتحديد القيمة القانونية للخطوط التوجيهية ودرجة إلزاميتها، والفرق بين الالتزامات والتعهدات السياسية. وقد أثار السؤال حول تعريف الحيازة المشروعة والحيازة غير المشروعة الكثير من الجدال بين المشاركين، ومن لديه الحق في إضفاء صفة المشروعية من عدمها على الحيازة، ودور الحيازة كمكون رئيسي للتمتع بالحقوق الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ذات الصلة.

كما استعرضت مقدم الجلسة، مفهوم "الحيازة المتصلة" والذي ورد في الأجندة الحضرية الجديدة التي تم إقرارها في 2016، ودرجات استمرارية الحيازة من الرسمي إلى غير الرسمي، وفق التحليل الفني الذي وضعته الشبكة العالمية لأدوات الأراضي في عام2012، واستعراض التداخل بين جميع أشكال الحيازة، وكذلك مضمون الحق في الحيازة فيما يتعلق بالحقوق والإلتزامات، سواء للحيازة الرسمية والموثقة والحيازة غير الرسمية والمعترف بها من ناحية العرف والممارسة، ومدى اعتراف دول الإقليم بالحيازة القائمة على العرف أو الممارسة المستقرة. كما أوضح شكلا متى يتم إضفاء صفة المسؤولية على حوكمة الحيازة في مواجهة استغلال النفوذ، والنزاع على الأراضي، والفساد، فضلا عن أهمية مبدأ الحوكمة من أجل تحقيق الاستدامة البيئية، والمساواة بين الجنسين، والأمن الغذائي.

وقد أوضح النقاش العام الذي عقب الجلسة الثالثة، أن قضية إضفاء صفة المشروعية على الحيازة و مبدأ الحوكمة، والقيمة الإلزامية للخطوط التوجيهية بين الإلتزامات والتعهدات السياسية فيما يتعلق بتطبيقها، فضلا عن بعض المصطلحات التي تم استعراضها مثل الشرعية والحوكمة المسؤولة والحماية، من القضايا التي لها مفاهيم متباينة من دولة لأخرى في الإقليم خاصة في العلاقة المتداخلة بين العرف والقانون في تحديد صفة المشروعية للحيازة. وفي أعقاب فترة الاستراحة، **جاءت الجلسة الرابعة** لكي توضح الأطراف الفاعلة في قضية الحيازة وماهي، فقد استعرض مقدم الجلسة، مقدمة عن الحوكمة وما تضمنه من عمليات وآليات وإطار عمل، بحسب ماورد في الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحيازة، وأوضح أن الهدف التعليمي من الجلسة هو توضيح سبل الانخراط في العملية التشاركية المراعية الفوارق بين الجنسين من أجل تطوير وتنفيذ السياسات والقوانين، وأهمية الاعتراف بالأطر السياسية والتنظيمية لتحسين حوكمة الحيازة.

وقد استعرض مقدم الجلسة الفرق بين نوعين من المشاركة في عملية صياغة حوكمة الحيازة وهما التشاور والمشاركة الكاملة، ودور الحكومات ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص في كل منهما، فيما يخص عملية اتخاذ القرار، سواء من خلال الاجتماعات وجها لوجه، أو من خلال تقديم مقترحات مكتوبة. وسلط الضوء على عدم التوازن في القوى بين الأطراف الفاعلة خاصة بين الكيانات الحكومية الرسمية ومنظمات المجتمع المدني كأحد المعوقات الرئيسية التي تؤثر على العملية التشاركية في حوكمة الحيازة. كذلك استعرض مقدم الجلسة تحديد الأطراف المشاركة في أطر التعاون والتنسيق من أجل إنشاء مستويات مختلفة من المسؤولية لتنفيذ حوكمة الحيازة، على مختلف الدوائر الحكومية، وتحديد المعوقات التي يمكن أن تؤثر سلباً على الأطر التعاونية والتنسيقية، مثل عدم الإلمام بكافة المعلومات، التداخل بين السياسات القطاعية التي تدعها الحكومات.

واستكمالاً لسياق الحوكمة المسؤولة للحيازة، استعرض مناقش الجلسة، السياق المحلي لمفهوم مبدأ " الموافقة الحرة، والمسبقة، والمستنيرة"، فيما يتعلق بإدارة الأراضي وضمان تنفيذ الحوكمة المسؤولة للحيازة خاصة في مواجهة الشعوب الأصلية، والأسانيد القانونية الملزمة لإعمال هذا الالتزام في سياق حوكمة الحيازة. كما أوضحت الجلسة الفقرات التي تضمنتها الخطوط التوجيهية الطوعية فيما يخص عملية التشاور والمشاركة مع أصحاب حقوق الحيازة المشروعة، وضرورة ضمان المشاركة النشطة والحرة والفعالة والمستنيرة للأفراد والمجموعات، في عملية صنع القرارات ذات الصلة. إضافة إلى مدى احترام مبدأ الديمقراطية في عملية التفاوض مع المجتمعات المحلية وصعوبة تنفيذ مبدأ التشاور الحر المسبق والمستنير، بسبب عدم وجود إرادة سياسية لتنفيذه من قبل الحكومات، وأن هناك فرق بين المجتمعات المحلية والشعوب الأصلية و اقتراح بعض المشاركين تضمين الشعوب الأصلية ضمن مصطلح المجتمعات المحلية على اعتبار أنه أشمل، ولا تستثني الشعوب الأصلية، فيما اعترض البعض الأخر على اعتبار أن الشعوب الأصلية لديها ثقافة ولغة وطريقة حياة خاصة بها ومختلفة عن أي مجتمع أخر، كما أن استخدامه للأراضي وحيازتها لها طبيعة خاصة أيضاً.

القسم الثاني من اليوم الأول لورشة العمل تناول أربع جلسات خاصة بمجالات التطبيق للخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحيازة، وتنظيم الحركات الشعبية في مجتمعات إقليم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. حيث ركزت **الجلسة الخامسة** فيما يخص مجالا التطبيق على ماهية أراضي الدولة، والتي استعرضت سؤالا محوريا دارت حوله معظم نقاشات الجلسة، وهو الأرض لمن؟ وما هو وضع مورد الأرض في تعريف مصطلح الدولة الحديثة التي أقرته اتفاقية مونتيفيديو عام 1933، وكيف أصبح الحق في الأرض من أهم المطالب الشعبية للمجتمعات والشعوب في مختلف أنحاء العالم، خصوصاً بعد تأثير السياسات والبرامج الداعمة للمشاريع القطاع الخاص ومؤسسات التمويل الدولية على حق الناس في الوصول إلى الأراضي وإدارتها. واستعرضت الجلسة كذلك أهم البنود التي تناولت قضية ضمان الحيازة وعدم التمييز في الوصول إلى الأرض في الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحيازة. والالتزام بإعمال وحماية تلك الحقوق الناشئة عن الاتفاقات والمواثيق الدولية.

ودارت معظم نقاشات تلك الجلسة في تحديد مفهوم أراضي الدولة وماهو الفرق بين أراضي الدولة والأراضي الخاصة بالحكومة، وضرورة المشاركة بين مختلف فئات المجتمع في تقرير مصير أراضي الملك العام للدولة، حتى يضمن استدامتها للأجيال القادمة، والعدالة وعدم التميز في توزيعها بين مختلف فئات المجتمع. كما تضمنت أيضا النقاشات أوضاع المزارعين وفقراء الريف الذين لايملكون أراضي، وكذلك استخدام قوانين نزع الملكية للمنفعة العامة في الاستيلاء على مساحات واسعة من الأراضي، أو تخصيص الكثير من أراضي الملك العام لصالح المستثمرين والقطاع الخاص على حساب الشعوب التي لها الحق في التمتع بمورد الأرض. وأجمع المشاركون على أهمية وضرورة تطبيق الخطوط التوجيهية بشأن الحيازة في التعامل مع تحديات أراضي الدولة، وتحقيق الاستدامة والعدالة في توزيعها وإدارتها على مستوى كافة الدوائر الحكومية بما فيها الحكم أو السلطات المحلية.

فيما ناقشت الجلسة السادسة قضية المياه والحيازة الإقليمية، مقدم الجلسة البنود التي تناولتها الخطوط التوجيهية فيما يتعلق بإدارة الدولة لمياهها الإقليمية وممارسة السيادة عليها وتأثيرها على حوكمة الحيازة لمصايد الأسماك في المياه الإقليمية للدولة، ومدى توافق تلك الخطوط التوجيهية بشأن مصايد الأسماك مع مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد التي أقرتها منظمة الفاو في عام 1995. كذلك ركز مقدم الجلسة على الأقاليم الواقعة تحت الاحتلال الأجنبي وإضرارها في تمتع سكان تلك الأقاليم بحيازة مصايد الأسماك، وكذلك بناء المشاريع الضخمة مثل السدود والتي تؤثر على حق المجتمعات المتضررة من تلك المشاريع في الحصول على المياه.

فيما استعرض مناقش الجلسة، التشخيص الإقليمي والمحلي لقضية حوكمة الحيازة للمياه، وركز على أن قضية توفير مياه شرب آمنة ونظيفة من أهم التحديات التي تواجه مجتمعات الإقليم خاصة في المناطق الريفية، خاصة في ضوء خصخصة موارد المياه، حيث أن معظم موارد المياه تذهب أصحاب المزارع الضخمة لخدمة مشاريعهم الاستثمارية في الزراعة. فيما استحوذت الشركات الخاصة على الكثير من أبار المياه في تونس على سبيل المثال، والتي أثرت على حق المجتمعات المحلية في وصولها لتلك الموارد المائية، إضافة إلى الأثار الناجمة عن التغيرات المناخية وتأثيرها على موارد المياه وتهديد استدامتها للأجيال القادمة، مما ينبغي وضع سياسات عادلة تشمل جميع أصحاب المصلحة للحفاظ على الموارد الطبيعية من المياه وتوزيعها بشكل عادل ومستدام.

أما **الجلسة السابعة** فقد تناولت موضوع التخطيط المكاني في سياق الحوكمة المسؤولة للحيازة، حيث استعرض مقدم الجلسة المفاهيم الرئيسية المتعلقة بالتخطيط المكاني والإجراءات المنظمة لها الواردة في الخطوط التوجيهية الطوعية، وتناول تحديد المبادئ، والمراحل والعمليات، والفوائد المحتملة من إمكانية توفيق المصالح العامة والمجتمعية والخاصة بشأن إدارة الأراضي في إطار تنموي متوازن، ومستدام، وعلاقة متناغمة بين المناطق الريفية والحضرية. واستعرض مقدم الجلسة المبادئ المنظمة لعملية التخطيط المكاني والمتضمنة، التنمية المتوازنة والمستدامة في المناطق لتشمل كافة النواحي البيئية والاجتماعية والاقتصادية؛ توضيح الفرق بين استخدامات الأراضي وحقوق الحيازة، التوفيق والتناغم بين مصالح أصحاب المصالحة وحقوقهم، وتحديد دور أصحاب الواجب، والمؤسسات المسؤولة في الالتزام بالشفافية، والمساءلة، وبناء القدرات للجميع.

كما أستعرض مقدم الجلسة الدور المحتمل لمنظمات المجتمع المدني في عملية التخطيط المكاني، من توفير المعلومات والتوجهات الفنية، ومراقبة تماشي تنفيذ التخطيط المكاني مع القوانين والمبادئ، وضمان أن الخدمات الضرورية متوفرة في عملية التخطيط المكاني، وضمان مشاركة جميع أصحاب في عملية صنع القرار. وأخيرا تناول مقدم الجلسة التعهدات السياسية الواردة في الأجندات العالمية الأخرى والتي تضمنت تنفيذ التخطيط المكاني مثل الأهداف الإنمائية الجديدة، والأجندة الحضرية الجديدة. فيما استعرض مناقش الجلسة السابعة، تجربة المروج الثانية في تونس، كنموذج مرتبط بقضية العدالة والمشاركة المجتمعية في التخطيط المكاني باعتبارها واحدة من الممارسات والتجارب الناجحة، بالرغم العوائق التي واجهت تنفيذ مشروع تطوير المروج الثانية، من عراقيل إدارية وقانونية وسياسية لتحقيق التنمية الإقليمية المتوازنة والمستدامة.

وعقب الاستراحة الثانية من اليوم الأول، **تناولت الجلستين الاخيرتين تنظيم الحركات الشعبية لمجتمعات إقليم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا**، فقد **ركزت الجلسة الثامنة** على فئة صغار المزارعين والصيادين، حيث استعرض مقدم الجلسة البنود الواردة في الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن أوضاع صغار المزارعين والمنتجين، والنتائج القانونية المترتبة على الحيازة غير الرسمية للأراضي و تأثيرها على حقهم في انتاج الغذاء. فيما استعرض مناقش الجلسة التشخيص الإقليمي والمحلي لبعض الأثار الأخرى مثل برامج إعادة التكييف الهيكلي، والاستثمارات في المزارع الواسعة النطاق، والتغيرات المناخية، وتأثير جميع تلك العوامل على حقوق صغار منتجي الغذاء ، في الوصول إلى الأرض والموارد الطبيعية.

وقد أبرز النقاش العام مجموعة من الأراء المتباينة بين المنظمات المشاركة حول تعريف صغار المنتجين، والتوصيفات المختلفة من دولة لأخرى، فيما يخص صغار المزارعين، والافتقار إلى وضع سياسات عامة وقوانين ملائمة لإدارة الموارد الطبيعية خاصة المياه، وحماية حقوق صغار الصيادين التقليديين، وتعرضهم جميعا لاستغلال الشركات الكبرى بعد أن فرضت سيطرتها على جميع موارد انتاج الغذاء واتباع أساليب الصيد الجائر للموارد البحرية. كذلك عملية التسويق وارتفاع الأسعار أصبحت من المعوقات لصغار منتجي الغذاء، وخاصة للنساء المعيلات منهم. وأتفق جميع المشاركين على أهمية تطبيق الخطوط التوجيهية الطوعية في معالجة أوضاع صغار المنتجين ، ودعم حقهم في التنظيم وفي الوصول إلى الأسواق.

أما الجلسة التاسعة و الأخيرة من اليوم الأول، فقد تناولت أوضا ع الرعويين وأراضي الرعي، حيث استعرض مقدم الجلسة أهم التحديات الرئيسية التي تواجه ضمان الحيازة للرعويين ، ونظم الانتاج المختلفة التي عملت على تهميش الرعاة ودورهم في انتاج الغذاء، ودور الخطوط التوجيهية الطوعية في معالجة أوضاعهم وتمكينهم من حيازة الأراضي واستخدامها، وتقليص مساحات المراعي بسبب مشاريع التنمية. فيما

استعرض مناقش الجلسة الأوضاع على المستوى الإقليمي ، واستعراض عوامل التغيرات المناخية، و والمناطق التي تشهد حالات من الصراع والحروب، في تقييد وتضيق مناطق الرعي ومن ثم الإضرار بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للرعويين، فضلا عن افتقارهم لسياسات وطنية تدعم حقوقهم في حيازة الأراضي والاعتراف بها. واستعرض كذلك المناقش بعض المبادرات الوطنية التي اهتمت بتعزيز الحيازة والإدارة المستدامة لمناطق الرعي خاصة في الأردن، وما يقدمه المجتمع المدني من الرعويين في تحسين أوضاعهم المعيشية والتنظيمية.

اليوم الثاني 26 أكتوبر/تشرين الأول 2017

تناولت الجلسة الأولى من اليوم الثاني ، النقاش الذي أثير في اليوم الأول عن مفهوم الشعوب الأصلية وحقوقهم في الحيازة ، حيث قد جوزيف شكلا ، استعراضاً عن **التعريف** الذي وضعه النظام الدولي لحقوق الإنسان وخاصة عمليات منظمة العمل الدولية، بشأن تحديد من هم المجتمعات، والشعوب الأصلية، والتي تضم أربع عناصر أساسية:

1. الامتداد التاريخي مع مجتمعات ما قبل الغزو و/أو ما قبل الاستعمار التي وجدت على أقاليمها؛
2. تطورها كشعوب على أراضي أجدادها والتي يسكنون ويحافظون عليها؛
3. التميز عن غيرهم من المجتمعات والفئات السائدة والمتواجدة على كامل أقاليمهم أو جزء منها؛
4. الاعتراف بأنفسهم كشعوب أصلية، والمطالبة بحقوق مماثلة.

إضافة إلى ذلك، أستعرض مقدم الجلسة توضيحاً للتعريف المميز للجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب حول الشعوب الإصلية في إفريقيا، باعتبارها مجموعة مستضعفة خارج المجتمع المهيمن، منذ أن خضعت جميع الشعوب في القارة الإفريقية لدرجة ما من عملية الاستعمار أو الاحتلال. وقد أضافت اللجنة الإفريقية المعايير التالية لتعريف الشعوب الأصلية في إفريقيا:

كونهم في حالة من الاستعباد والتهميش والاستبعاد والتمييز لأن تلك الشعوب لها ثقافات، ومنهج حياة أو نمط انتاج مختلف عن النموذج الوطني المهيمن والسائد.

وقد تعلم المشاركون بالإضافة إلى توضيح التعريف، المعايير المتبعة في إيران وغيرها من الأماكن لتمييز "الشعوب الأصلية" من خلال أنشطتهم الاقتصادية على سبيل المثال كممارسي: تجميع الصيد، الصيد التقليدي ، التحول الزراعي أو الرعوي.

وأبرزت النقاشات العواقب التي تواجهها الشعوب الأصلية في إطار عمليات التنمية والمشاريع الزراعية الكبرى، فضلا عن وضع الشعوب الأصلية والتي لديها نظم حيازة عرفية مكتسبة بمرور الزمن، فيما يتعلق بتنفيذ المشاريع التنموية أو اتخاذ أية تدابير تشريعية أو إدارية من شأنها أن تؤثر على الموارد التي تحوزها الشعوب المحلية ولها حقوق في إدارتها، والضرورة الملحة في احترام حقوقهم في إدارة مواردهم المعيشية، ومشاوراتهم، ضمن عملية الموافقة الحرة المسبقة والمستنيرة و في جو من الثقة وعدم التهديد بالخوف. وقد أثيرت الكثير من التساؤلات في تلك الجلسة من قبل المشاركين حول تعريف الشعوب الأصلية وتعريف حقوقهم، إضافة إلى عدم تكافئ القوة بينهم وبين الحكومات أو الشركات الكبرى أصحاب رؤوس الأموال، واتضح من النقاش العام بأن هناك تباين من المشاركين في استيعاب تعريف من هم الشعوب الأصلية والحقوق التاريخية لهم في الموارد الطبيعية.

أما في الجلسة الثانية، استعرض مقدم الجلسة توصيف الأشخاص معدومي الأراضي (LANDLESS)، وماهو المفهوم العام لمصطلح معدومي الأراضي، والفرق بينه وبين من لا يملكون أراضي، وما هي التحديات والعوائق التي واجه تلك الفئة في الوصول إلى الأرض . كما استعرض مقدم الجلسة بعض المبادرات التي قامت بها منظمة الفاو بالتعاون مع لجنة التخطيط الدولية لوضع تعريف وتوصيف لفئات معدومي الأراضي، والمجموعة الرئيسية التي تشارك في العملية التي تتم في مدينة روما بشأن الغذاء والتغذية و المعنية أيضاً بوضع إطار تعريفي للأشخاص معدومي الأراضي استناداً إلى المعايير التي تم إقرارها في الوقت الحالي. كما تناول النقاش العام في تلك الجلسة امكانية تنقيح التعريف المتاح للأشخاص معدومي الأراضي وفق السياق الإقليمي لمنطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط وخصوصيتها، كما استعرض المناقش ما تم في المؤتمر الإقليمي والذي عقد العام الماضي في عام 2016 في العاصمة التونسية، حول أوضاع فئة معدومي الأراضي في الإقليم وتضررهم من انعدام الأمن الغذائي، وكيف يمكن تطبيق الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحيازة في ضمان حقوقهم في حيازة الأراضي وتحسين أوضاعهم المعيشية.

وقد أستعرض المشاركون، التعريفات الصادرة عن ورشة العمل لوصف معدومي الأراضي كما يلي:

التعريف الأول، هي حالة عدم الوصول العادل للأراضي الريفية والحضرية واستخدامها في إطار حيازة آمنة، كضرورة لتلبية الاحتياجات الإنسانية أو حقوق الإنسان.

الثاني، شخص أو مجموعة يعيشون في ظروف (حالة انعدام الأراضي) نتيجة لسبب أو مجموعة من الأسباب والعوامل، بما فيها على سبيل المثال لا الحصر:

التمييز؛

نزع الملكية؛

التشريد، بما فيه الإخلاء القسري؛

الحرمان من (الاستخدام، أو الوصول، وغيرها)؛

شح الأراضي؛

عدم كفاية القدرات؛

تدمير أو تضرر الأراضي أو وسائل الوصول إليها.

فالأشخاص أو المجتمعات معدومي الأراضي، يمكن أن يتعرضوا إلى مجموعة من الانتهاكات الجسيمة لحقوقهم الإنسانية، بما فيها السياقات التالية:

- التشريد (الأشخاص النازحين داخلياً)
- الاخلاء القسري
- المشردين
- نقل السكان
- التطهير العرقي
- الحرمان من حق تقرير المصير
- المجاعة
- فقدان التراث
- اللاجئ، أو الباحث عن ملجأ

ويعتبر الاشخاص أو المجتمعات معدومي الأراضي : "كضحايا " (وفقا لتعريف القانون الدولي تعرضوا لجريمة، أو استغلال للسلطة)؛ متضررين (سواء كان مرتكبي الضرر أو أصحاب الواجب معروفين أم لا)؛ مستضعفين (خضعوا لمعايير مدعومة حكومياً تعطي الأولوية لمزيد من الحماية وجبر الضرر، فضلا عن التدابير الخاصة المؤقتة)؛ وكذلك، كمطالبين لوسائل الإنصاف.

وتناولت الجلسة الثالثة من اليوم الثاني، مبادرة منظمة الفاو في تطبيق الخطوط التوجيهية الطوعية لتعزيز مشروعة الحيازة في السودان في منطقة دارفور الكبرى، وقد عرضت مقدمة الجلسة، ملخص عن تقرير تجربة تطبيق الخطوط التوجيهية في السودان خاصة للمزارعين المتواجدين في المناطق التي تعاني من الحروب والصراع، حيث يهدف المشروع إلى ترسيخ تطبيق الخطوط التوجيهية بشأن الحيازة على مستوى المجتمعات المحلية ومؤسسات الدولة، والمساهمة في وضع نظم تخطيط بشأن استخدام الأراضي وإصلاح اللوائح لضمان تحقيق المساواة بين الجنسين وكذلك الشباب، وذلك من خلال إيجاد حلول لمشاكل خاصة بالحيازة في 20 منطقة في ولايات دارفور الخمسة، توفير تدريب بشأن الخطوط التوجيهية الطوعية للحيازة للأطراف الرئيسية أصحاب المصلحة، ضمان السلام والاستقرار في المواقع التي عاد إليها النازحين، تطوير خطة عمل مجتمعية لخرائط الموارد الطبيعية، وتنفيذ وضع خرائط لاستخدام الأراضي.

وعقب الاستراحة شكل المشاركون حلقات نقاشية مصغرة حول **أهم المحن والتحديات التي تواجه حوكمة الحيازة في إقليم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا**، وتم عمل ثلاث حلقات نقاشية بين المشاركين حول الموضوعات الأتية:

- الحوكمة المسؤولة للحيازة في ظل عدم المساواة والتمييز بين الجنسين؛
- الحوكمة المسؤولة للحيازة في ظل الكوارث الطبيعية والتغيرات المناخية؛

- الحوكمة المسؤولة للحيازة في ظل الصراع، والاحتلال، والحروب (الأزمات الممتدة).[1]

وعقب استعراض التوصيات الخاصة بجلسة الحلقات النقاشية المصغرة الثلاثة، **تناولت الورشة في الجلسة الخامسة**، قضية الزراعة الإيكولوجية وأهميتها في تحقيق الأمن الغذائي العادل والمستدام، حيث استعرض مقدم الجلسة النظم الإيكولوجية الزراعية وما تضمنته الخطوط التوجيهية الطوعية حول مفهوم الزراعة الإيكولوجية وفق المبدأ 5/20. وشارك مقدم الجلسة المبادئ الستة للزراعة الإيكولوجية والتي وردت في إعلان نيليني حول الزراعة الإيكولوجية من أجل السيادة على الغذاء! والتي تتناوله كمفهوم مجتمعي يهدف إلى ايقاف استنزاف الموارد الطبيعية والبذور وخصخصة المشاعات والأثار البيئية الناجمة عن المشاريع الزراعية الضخمة، والاعتراف بصغار منتجي الغذاء في استعادة الأصول الوطنية من البذور وحماية التنوع البيولوجي والسلالات الحيوانية الخاصة بالمجتمعات المحلية وبيعها، فضلا عن تعزيز الاقتصاد التضامني وتطوير موارد تمويلية بديلة عن البنوك الخاصة وشركات الاحتكار. كما استعرض مناقش الجلسة تحليل السياق المحلي لأوضاع الخاصة بالإقليم فيما يخص مدى استيعاب النظم الإيكولوجية الزراعية، والفعاليات الإقليمية التي تقوم بها منظمة الفاو مع منظمات المجتمع المدني في الإقليم لدعم وتعزيز الزراعة الإيكولوجية لتحقيق الأمن الغذائي بشكل عادل ومستدام.

وفي الجلسة السادسة، والتي تناولت تنفيذ ومراقبة وتقييم الخطوط التوجيهية الطوعية، قدم جوزيف شكلا، مجموعة من الأدوات والاستراتيجيات الإقليمية لرصد وتقييم التزامات الدولة والمسائلة فيما يتعلق بحوكمة الحيازة، وسلط الضوء بشكل مفصل، عن الاختلاف بين الإلتزامات الموجبة، و التعهدات السياسية، والخطوط التوجيهية، وماهي التبعات القانونية لكل منهم وأين تقع الخطوط التوجيهية من إلتزامات الدولة. كما استعرض شكلا حوكمة الأراضي في الأجندات العالمية ووسائل تنفيذ كل منها من قبل الدول.

ثم تناولت الجلسة السابعة من اليوم الثاني، الفساد في حيازة الأراضي، ومصايد الأسماك والغابات، واستعرض مقدم الجلسة البنود التي تضمنتها الخطوط التوجيهية الطوعية فيما يتعلق بمكافحة الفساد في إدارة الأراضي وغيرها من الموارد الطبيعية، سواء الواردة في المبادئ العامة، أو الأطر السياسية والقانونية والتنظيمية المتعلقة بالحيازة، أو توصيل الخدمات، أو الأراضي العامة وغيرها من البنود الواردة في الخطوط التوجيهية. كما أستعرض مقدم الجلسة نموذج اليمن في نشروع التحالف الدولي للموئل بشأن جبر ضرر ضحايا انتهاكات الأراضي في اليمن، ومدى تأصيل الفساد من قبل الأنظمة الحاكمة والمتنفذين في نهب الأراضي بشكل ممنهج، واستعرض التوصيات الصادرة من لجنة المصالحة الوطنية فيما يتعلق بمعالجة قضايا نهب الأراضي وإرساء السلام والاستقرار بين المجتمع. فيما تنول مناقش الجلسة بعض النماذج الأخرى الخاصة بالفساد في إدارة الأسواق وعمليات الاستثمار والتجارة، ومنها الاستيلاء على مساحات شاسعة من الأراضي من أجل الصناعات الاستخراجية، وعدم تمكن العمال المزارعين من الحصول أراضي حتى لول بقروض، كذلك الفساد في استهلاك المنتجات المستوردة وتصدير المنتجات المحلية، مما يساهم في ارتفاع الأسعار واستنزاف المنتجات المحلية والمساهمة في إفقار صغار منتجي الغذاء من مزارعين وصيادين ورعويين.

فيما جاءت الجلسة الثامنة وتناولت نظم الحيازة في مجال الأعمال والتجارة، حيث استعرض مقدم الجلسة أثار العولمة والخصخصة على عدم تمكين صغار المزارعين وغيرهم من الصيادين والرعاة في الوصول إلى الموارد الطبيعية، وبالتالي إحداث أضرار وعواقب في تحقيق الأمن الغذائي، ودور الحكومات في تعزيز سيطرة الشركات العالمية والقطاع الخاص على الأراضي وموارد المياه، دون مراعاة حقوق الشعوب في التمتع بتلك الموارد وحقها في تقرير مصيرها ، وقدم مناقش الجلسة نموذج السودان وتأثير الاستثمارات الزراعية الضخمة والاستيلاء على مساحات شاسعة من الأراضي على حقوق المواطنين والمجتمعات المحلية في السودان في حيازة الأراضي وإدارتها بشكل عادل ومستدام.

اليوم الثالث 27 أكتوبر / تشرين الأول 2017

مع استعراض الأطر النظرية وتشخيص الأوضاع على المستوى الإقليمي فيما يتعلق بالقضايا التي تناولتها الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحيازة، تناول اليوم الثالث والأخير من ورشة العمل الفرص المتاحة والأنشطة المستقبلية التي من شأنها أن تدعم تطبيق وتنفيذ الخطوط التوجيهية في الإقليم، وربطها مع بعض العمليات الأخرى، سواء على المستوى العالمي مثل إعلان الأمم المتحدة حول حقوق المزارعين وغيرهم من

[1] جميع التوصيات الخاصة بالحلقات النقاشية الثلاث المصغرة مرفقة مع التقرير.

العاملين في المناطق الريفية، واقرار التعليق العام للحقوق الاقتصادية والاجتماعية بشأن حق الإنسان في الأرض ، واتفاقيات باريس المعنية بالتغيرات المناخية، والأجندة الحضرية الجديدة، وأهداف التنمية المستدامة. أو على المستوى الإقليمي مثل المؤتمر الإقليمي للشرق الأدنى وشمال إفريقيا حول مبادرات الفاو الثلاثة (***NERC***).

ثم تناول غييرمي برادلي، من منظمة الفاو، التعريف ببعض الآليات المعنية بتطبيق الخطوط التوجيهية ودعم الأمن الغذائي، واستعرض الفرق بين كل من لجنة الأمن الغذائي (***Committee of Food Security***)، ولجنة التخطيط الدولية المعنية بالسيادة على الغذاء (***IPC***)، وآلية منظمات المجتمع المدني التابعة للجنة الأمن الغذائي (***Civil Society Mechanisms***).

وفي الجلسة الأخيرة من اليوم الأخير لورشة العمل، تم إجراء مائدتين مستديرتين لتقييم ورشة العمل وموضوع تطبيق الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحيازة، حيث تناول الأولى ما تم إغفاله في ورشة العمل أو في الخطوط التوجيهية، فيما تناولت الثانية الخطوات العاجلة لوضع خطة استراتيجية للقضايا التي تضمنتها الخطوط التوجيهية .

وفي نهاية تلك الجلسة أصدر المشاركون مجموعة من التوصيات الهامة التي يجب النظر فيها من أجل دعم حوكمة الحيازة في الإقليم وهي كما يلي:

- تقوية قدرات منظمات المجتمع المدني المعنية بقضية الحق في الغذاء في الإقليم، وتبادل الخبرات فيما بينهم برعاية منظمة الفاو؛
- ضرورة التركيز على قضية الثروة الحيوانية ووضع استراتيجيات محددة للتعامل معها من أجل دعم صغار المنتجين من المجتمعات المحلية، ما يؤدي بدوره في تحقيق الأمن الغذائي ؛
- وضع استراتيجية خاصة بقضايا الرعاة والتحديات التي يواجهها مجتمع الرعاة سواء في الغابات أو المناطق الجبلية، وتطوير قدراته في الحفاظ على الموارد الطبيعية بشكل يضمن استدامتها في ظل شح الاراضي وأثار التغيرات المناخية؛
- تعزيز معرفة المجتمع المدني في الإقليم بأهمية قضية الزراعة الإيكولوجية ، والسيادة على البذور، والانتاج البديل الذي يمكن أن يقدم بعض الحلول التي تراعي الخصوصية في بلدان الإقليم؛
- الاهتمام بقضية ندرة المياه، واشكاليات موارد المياه بين دول الإقليم، خاصة الدول الواقعة تحت الاحتلال، أو التي تنهب ثرواتها المائية من قبل دول أخرى.
- تعزيز الوعي والمعرفة بقضية التغيرات المناخية، ومعضلة الجفاف والتصحر، ومدى تأثيره على الانتاج الفلاحي وغلاء المعيشة؛
- تعزيز وترسيخ مفهوم السيادة على الغذاء وأهميته بالنسبة للمزارعين والعاملين في انتاج الغذاء بالإقليم؛
- ضرورة تعزيز قدرات المجتمع المدني في الوصول إلى المعلومات من بناء الخرائط المساحية المتعلقة بالأراضي واستخداماتها، وإنشاء قاعدة بيانات لمنظمات المجتمع المدني المعنية بقضايا الأراضي وحوكمة الحيازة، وربطها بالشبكات العالمية؛

الملحق الأول: برنامج ورشة العمل بمنتدى الأرض

منتدى الأرض لإقليم الشرق الأوسط/ شمال إفريقيا
نحو تطبيق الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحيازة في إقليم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
شبكة حقوق الارض والسكن: التحالف الدولي للموئل
بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)
فندق دو بارك، تونس
25-27 أكتوبر 2017
اليوم الأول: الأربعاء، 25 أكتوبر

التسجيل	*التسجيل*	
09:30–09:45	**الترحيب، والافتتاح**	**شبكة حقوق الأرض والسكن، منظمة الفاو**
10:00–10:15	**المقدمات، والتوقعات من المشاركين**	**جميع المشاركين بالورشة**
10:15–10:30	**المزارع الأسرية صغير النطاق في إقليم شمال إفريقيا/ الشرق الأدنى؛ نقاش عام**	**مقدم الجلسة: الفريدو إيمبيليا، منظمة الفاو**
منتدى الأرض بين الماضي والتطلع إلى المستقبل		
10:30–10:45	**لمحة عامة، والتشخيص المتعلق بالخطوط التوجيهية في سياق الأمن الغذائي الوطني**	**مقدم الجلسة: أحمد منصور، شبكة حقوق الأرض والسكن**
10:45–11:00	**المصطلحات والمفاهيم للخطوط التوجيهية**	**مقدم الجلسة: جوزيف شكلا، شبكة حقوق الأرض والسكن**
11:00–11:30	*جلسة نقاش*	
11:30–11:45	**استراحـــــة**	
11:45–12:00	**من يحكم الحيازة وماهي**	**مقدم الجلسة: كريم العكروط، الاتحاد التونسي للمزارعين (سيناغري)**
12:00–12:15		**مقدم الجلسة: بدر الدين عريش، الاتحاد الوطني للقطاع الزراعي (فنسا)**
12:15–12:30	*جلسة نقاش*	
12:30–13:30	**استراحـــة الغـــذاء**	
مجالات التطبيق		
13:30–13:45	**ماهية أراضي الدولة**	**مقدم الجلسة: عبد المولى إسماعيل، الجمعية المصرية للحقوق الجماعية**
13:45–14:00		**المناقش: د. محمد عمرون، باحث وأكاديمي بجامعة الجزائر**
14:00–14:15	*جلسة نقاش*	
14:15–14:30	**الأرض والمياه الإقليمية**	**مقدم الجلسة: غالي الزبير، المرصد الصحراوي لمراقبة الموارد الطبيعية**
14:30–14:45		**المناقش: عز الدين شلقاف، اتحاد الزراعة ومصايد الأسماك واتحاد اتحاد المياه للمهندسين الزراعيين**
14:45–15:00	*جلسة نقاش*	
15:15–15:30		**المناقش: عادل عزابي، جمعية سكان المروج الثانية**
15:30–15:45	*جلسة نقاش*	
	استراحـــــة	
تنظيم الحركات الشعبية في مجتمعات إقليم شمال إفريقيا /الشرق الأدنى		
16:00–16:15	**صغار المزارعين والصيادين**	**مقدم الجلسة: حسن حمداني، الشبكة**

		الجزائرية لرابطة الصيادين الحرفيين
16:15–16:30		المناقش: منجي شنيتر، الشبكة التونسية للمصايد الحرفية المستدامة
16:30–16:45	*جلسة نقاش*	
16:45–17:00	الرعاة وأراضي الرعي (من موريتانيا إلى إيران)	مقدم الجلسة: غنيمات أذهدري، *CENESTA UNINOMAD/*
17:00–17:15		المناقش: خالد الخوالدة، جمعية تعاونيات المجتمع المحلي لضانا والقادسية
	جلسة نقاش	
اليوم الثاني: الخميس، 26 أكتوبر		
09:00–09:15	الشعوب الأصلية	مقدم الجلسة: خديجة بن صيدان، المؤتمر الأمازيغي العالمي
09:15–09:30		المناقش:
09:30–09:45	*جلسة نقاش*	
09:45–10:00	معدومي أرض/ بلا أرض *(LANDLESS)*	مقدم الجلسة: محمد حساسسنه، مركز أبحاث الأراضي، فلسطين
10:00–10:15		المناقش: جوزيف شكلا، شبكة حقوق الأرض والسكن
10:15–10:30	*جلسة نقاش*	
10:30–10:45	**استراحـــــة**	
10:45–11:00	تنفيذ الخطوط التوجيهية في السودان	مقدم الجلسة: فيبي لويس، منظمة الفاو
11:00–11:15	*جلسة نقاش*	
المحنة وتحديات حوكمة الحيازة		
مجموعات نقاشية صغيرة، ولكل مجموعة مقدم يستعرض فيها مضمون الخطوط التوجيهية للحيازة، ومناقش يوفر السياق التحليلي وصلته ببلده أو بإقليم شمال إفريقيا/ الشرق الأدنى، وكل مجموعة تختار المقرر الذي سيقدم تقريراً عن النتائج التي أقرتها المجموعة.		
11:15–12:00	الحوكمة المسؤولة للحيازة في ظل عدم المساواة والتمييز بين الجنسين	مقدم الجلسة: مائدة ساليمي، جمعية المرأة الإيرانية للتنمية المستدامة؛ المناقش: سعاد محمود، مسيرة المرأة العالمية، الاتحاد العام التونسي لشغل
	الحوكمة المسؤولة للحيازة في ظل الكوارث الطبيعية	مقدم الجلسة: غيداء حسون، جمعية معاً لحماية الإنسان والبيئة؛ المناقش: سعيدة حسون، جمعية معاً لحماية الإنسان والبيئة
	الحوكمة المسؤولة للحيازة في ظل الصراع، والاحتلال، والحروب (الأزمات الممتدة)	المقدم: طالب إبراهيم، الاتحاد الصحرواي للمزارعين؛ المناقش: رامي برهوش، المجموعة العربية لحماية الطبيعة
12:15–12:45	تقديم التقارير من المجموعات النقاشية: كل مجموعة لديها من 5-7 دقائق لاستعراض النتائج والتوصيات، بالإضافة إلى 10 دقائق	

	للتوضيح والتعقيب على التقارير	
12:45–13:45	استراحـــة الغـــذاء	
13:45–14:00	أهمية قضية الزراعة الإيكولوجية والنظام الغذائي	مقدم الجلسة: لورا ثابت، جمعية نوايا
14:00–14:15		المناقش: محسن الكلبوسي، جمعية الزراعة الإيكولوجية للبيئة الزراعية الخضراء
	جلسة نقاش	
	تنفيذ ومراقبة، وتقييم الخطوط التوجيهية	
14:30–14:45	ماهي مراقبة الخطوط التوجيهية وكيف سيتم تنفيذها: التعهدات والالتزامات	مقدم الجلسة: جوزيف شكلا، شبكة حقوق الأرض والسكن
14:45–15:00		المناقش: هبة الجبيهي، اتحاد لجان العمل الزراعي
15:00–15:15	*جلسة نقاش*	
15:15–15:45	استراحـــة	
15:45–16:00	الفساد في حيازة الأراضي، ومصايد الأسماك والغابات	مقدم الجلسة: نبيل عبد الحفيظ، منتدى الشفافية، مشروع جبر ضرر الأراضي
16:00–16:15		المناقش: جمال صدوق، أطاك، المغرب
16:15–16:30	*جلسة نقاش*	
16:30–16:45	الحيازة في مجال الأعمال والتجارة (الخوصصة، الأمولة، العولمة الاقتصادية)	مقدم الجلسة: عبد المولى إسماعيل، الجمعية المصرية للحقوق الجماعية
16:45–17:00		المناقش: عادل بخيت، مرصد حقوق الإنسان، السودان
17:00–17:15	*جلسة نقاش*	
17:15–17:30	جلسة ختامية حول المحتوى والتطبيق المحلي	
	اليوم الثالث: الجمعة، 27 أكتوبر	
	العمليات العالمية والإقليمية	
09:00–09:15	الربط مع العمليات العالمية الأخرى: إعلان الأمم المتحدة حول حقوق المزارعين، التعليق العام للحقوق الاقتصادية والاجتماعية بشأن بحق الإنسان في الأرض، اتفاق باريس حول تغير المناخ، الأجندة الحضرية الجديدة، وأهداف التنمية المستدامة.	مقدم الجلسة: جوزيف شكلا، شبكة حقوق الأرض والسكن
09:15–09:30	*جلسة نقاش*	
09:30–09:45	لجنة الأمن الغذائي (*CFS*)، لجنة التخطيط الدولية (*IPC*)، آلية منظمات المجتمع المدني (*CSM*)	مقدم الجلسة: غيرمي برادلي، منظمة الفاو
09:45–10:00	المؤتمر الإقليمي للشرق الأدنى ونهج جديدة	مقدم الجلسة: كيان جيف، منظمة الفاو
10:00–10:30	*جلسة نقاش*	
10:30–10:45	استراحـــة	
	استخدام الخطوط التوجيهية للحيازة، والخصوصية المحلية، واستراتيجية الأولويات لإعمال الأمن الغذائي	
10:45–11:00	خطوط توجيهية للجلسات الاستراتيجية	مقدم الجلسة: جوانا ريكارت، شبكة حقوق

		الأرض والسكن
11:00–11:45	ما تم إغفاله (القضايا)	الميسر: يحدد لاحقاً، المقرر: يحدد لاحقاً
11:45–12:30	ما الخطوات العاجلة (الخطة)	الميسر: يحدد لاحقاً، المقرر: يحدد لاحقاً
12:30–12:45	الملاحظات الختامية (توزيع نموذج التقييم)	
12:45–	تجميع نماذج التقييم، ثم استراحة الغذاء، والاختتام	

الملحق الثاني: قائمة المشاركين

HIC-HLRN MENA Regional Land Forum: "Applying the Voluntary Guidelines on Tenure in MENA region," Tunis, Tunisia, 25–27 October 2017
منتدى الأرض في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا "تطبيق الخطوط التوجيهية للحيازة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا"
تونس، 25–27 تشرين الأول/أكتوبر 2017

Participants List / قائمة المشاركين

English				عربي			
Name	Country	Affiliation	E-mail	المنظمة /الجمعية	البلد	الاسم	
FAO Funded							
Abd al-Mawla Ismail	Egypt	Egyptian Association for Collective Rights	abdelmawla.ismail@gmail.com	الجمعية المصرية للحقوق الجماعية	مصر	عبد المولى إسماعيل	♂
Adil Bakheet	Sudan	Sudan Human Rights Monitor	anssag@yahoo.co.uk	المرصد السوداني لحقوق الانسان	السودان	عادل بخيت	♂
Badr Eddin Ourich	Morocco	Fédération nationale du secteur agricole (FNSA)	badr.ourich@gmail.com	الاتحاد الوطني للقطاع الزراعي (فنسا)	المغرب	بدر الدين عريش	♂
Ghaidaa Flayyih Hassoon	Iraq	Together to Protect Human & The Environment Association	ghayhassoon2004@yahoo.com	جمعية معاً لحماية الإنسان والبيئة	العراق	غيداء فليح حسون	♀
Ghanimat Azhderi	Iran	UNINOMAD	ghanimat.azhdari@gmail.com	UNINOMAD	ايران	غنيمات أذهدري	♀
Hacene Hamdani	Algeria	Réseau algérien des associations de la pêche artisanale (RAAPA)	hacene2012@gmail.com	الشبكة الجزائرية لرابطة الصيادين الحرفيين	الجزائر	حسن حمداني	♂
Jamal Sadoq	Morocco	ATTAC-Morocco	abouwahaj@gmail.com	أطاك المغرب	المغرب	جمال صادق	♂
Joana Ricart	Egypt	HLRN	jricart@hlrn.org	شبكة حقوق الأرض والسكن	مصر	جوانا ريكارت	♀
Joseph Schechla	Egypt	HLRN	jschechla@hlrn.org	شبكة حقوق الأرض والسكن	مصر	جوزيف شكلا	♂
Khalid al-Khawaldah	Jordan	Dhana and Qadisiyah Local Community Cooperative/WAMIP	khalidibr@yahoo.com	جمعية تعاونيات المجتمع المحلي لضانا والقادسية	الأردن	خالد خوالدة	♂
Laura Tabet	Egypt	Nawaya	laura@nawayaegypt.org	جمعية نوايا	مصر	لورا تابت	♀
Maha Awadh	Yemen	Association for the Presence of Human Security	mahaawadh@gmail.com	مؤسسة وجود للأمن الانساني	اليمن	مها محمد عوده	♀
Mohamed Amroun	Algeria	Université d'Alger	amr-med@hotmail.comamrounprof@gmail.com	باحث وأكاديمي	الجزائر	محمد عمرون	♂
Mohammad Hassasneh	Palestine	Land Research Center	mohds@lrcj.org	مركز أبحاث الأراضي	فلسطين	محمد حساسنه	♂
Muhsen Abu Ramadan	Palestine	Arab Agricultural Development Organization	muhsen20122@hotmail.com	المنظمة العربية للتنمية الزراعية	فلسطين (غزة)	محسن أبو رمضان	♂
Nabil Abdul Hafidh Majid	Yemen	Transparency Forum / Land Reparations Project	Nabil.noor69@gmail.com	منتدى الشفافية / مشروع جبر الضرر للأراضي المنهوبة	اليمن	نبيل عبد الحفيظ ماجد	♂
Rami Mohammad Barhoush	Jordan	Arab Group for the Protection of Nature	rbarhoush@gmail.com	المجموعة العربية لحماية الطبيعة	الأردن	رامي برهوش	♀
Rana Ghanim	Yemen	Social Democratic Forum	ranaghanem71@gmail.com	المنتدى الاجتماعي الديمقراطي	اليمن	رنا غانم	♀
Taleb Brahim	Western Sahara	Sahrawi Union of Farmers	tbrahim8@gmail.com	الاتحاد الصحراوي للمزارعين	الصحراء الغربية	طالب إبراهيم	♂
Yasser Abdelkader	Egypt	HLRN	yasser@hic-mena.org	شبكة حقوق الأرض والسكن	مصر	ياسر عبد القادر	♂
Mapping Project-funded IPC Follow-up Committee							
Ahmed Mansour	Egypt	HLRN	amansour@hic-mena.org	شبكة حقوق الأرض والسكن	مصر	أحمد منصور	♂
Maede Salimi	Iran	Association of Iranian Women for Sustainable Development	salimi.maede@gmail.com	رابطة المرأة الإيرانية للتنمية المستدامة	ايران	مائدة سالمي	♀
Hiba al-Jibeihi	Palestine	Union of Agricultural Workers Committees	hiba@uawc-pal.org	اتحاد لجان العمال الزراعيين	فلسطين	هبة الجبيهي	♀
Confirmed local participants (no financial implications for travel)							
Souad Mahmoud	Tunisia	World March of Women / General Union of Tunisian Workers (UGTT)	souadmahmoud@yahoo.fr	المسيرة العالمية للمرأة	تونس	سعاد محمود	♀
Mohsen Kalbosie	Tunisia	Agro-ecology Association for a Green Agricultural Environment	mkalboussi@gmail.com	جمعية إيكولوجيا البيئة الزراعية الخضراء	تونس	محسن كلبوسي	♂
Karim Akrout	Tunisia	Syndicat tunisien des agriculteurs (Synagri)	karimakrout@yahoo.fr	الاتحاد التونسي للمزارعين (سيناغري)	تونس	كريم عكروط	♂
Laith Ben Becher	Tunisia	(Syndicat tunisien des agriculteurs (Synagri	l.benbecher@gmail.com	الاتحاد التونسي للمزارعين (سيناغري)	تونس	ليث بن بيشير	♂
Soha Ben Slama	Tunisia	International Alliance of Inhabitants	soha.aih.tunisie@habitants.org	الإئتلاف العالمي للسكان	تونس	سهى بن سلامة	♀
Chyrine Sassi	Tunisia	General Union of Arab Peasants and Agricultural Cooperatives	sassichyrine1981@gmail.com	الاتحاد العام للفلاحين والتعاونيين الزراعيين العرب	تونس	شيرين ساسي	♀
FAO Delegation							
Guilherme Brady	Italy	FAO (SC Office)	Guilherme.Brady@fao.org	منظمة الفاو	إيطاليا	غيرمي براذي	♂

Alfredo Impiglia	Cairo	(FAO (Regional office-Cairo	Alfredo.Impiglia@fao.org	منظمة الفاو	إيطاليا	ألفريدو إيمبجليا	♂
Kayan Jaff	Cairo	FAO (Regional office-Cairo)	Kayan.Jaff@fao.org	منظمة الفاو	القاهرة	كايان جيف	♂
Phoebe Lewis	Cairo	(FAO (Regional office-Cairo	Phoebe.Lewis@fao.org	منظمة الفاو	القاهرة	فوبي لويس	♀